



خبر للنشر

هيئة تنظيم الاتصالات تقترح إجراءات لتركيب الشبكات اللاسلكية

المنامة ، مملكة البحرين - الأربعاء 2 سبتمبر 2009

قام الدكتور محمد أحمد العامر رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات (الهيئة) مع المدير العام للهيئة السيد آلن هورن والسيد محمد محمود مدير الشؤون التقنية والعمليات والسيد باسل العريض مدير الاتصال وشؤون المستهلكين بمناقشة موضوع الشبكات اللاسلكية مع بلدية المحرق بحضور هيئة الكهرباء والماء والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية (هيئة البيئة) وممثل عن وزارة الداخلية.

وانفق المجتمعون على أن التكنولوجيا اللاسلكية هي عامل هام لتمكين توفر خدمات الهاتف النقال والانترنت للجمهور والتي بدورها تدعم توفير فرص العمل وتحسين التعليم وتعزيز الوصول إلى خدمات الحكومة الإلكترونية للجمهور. لم يعد استخدام الاجهزة اللاسلكية فقط للاتصال الصوتي، بل أن التقنيات اللاسلكية تستخدم حالياً لتوصيل خدمات الانترنت عالية السرعة والتي تساعد في البحث عن المعلومات وتطوير الأعمال حتى عند ابتعاد المستخدمين عن منازلهم أو مكاتبهم. إن خدمات الانترنت اللاسلكية مهمة للغاية في ظل بناء المناطق الجديدة التي لا توجد فيها البنى التحتية السلكية حيث سيتمكن الأشخاص الذين يعيشون أو يعملون في هذه المناطق الجديدة من الحصول على خدمات اتصالات من اليوم الاول.

قال رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات الدكتور محمد العامر "يتوقع كل من المستهلكين والشركات الحصول على 100% تغطية لخدمة الهاتف النقال في أي مكان في أي وقت، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق السماح بتركيب المزيد من أبراج الاتصالات والهوائيات على أسطح المباني . نحن نبذل جهوداً جماعية مع القطاع والمجلس البلدي لضمان وجود بنية تحتية لاسلكية عالية السرعة التي تكمل البنية التحتية السلكية في نفس الوقت نسعى لضمان حماية السلامة العامة من خلال التأكد من التزام شركات الاتصالات بأفضل الممارسات الدولية ."

كما قال الدكتور محمد العامر "نحن مطالبون بتحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 للمملكة من خلال توفير كافة الفرصة لنشر خدمات الانترنت عالية السرعة للمقيمين بالمملكة بأفضل الأسعار الدولية."

إن البنية التحتية اللاسلكية والتي تتضمن الهوائيات على أسطح المباني وكذلك أبراج الاتصالات ذات أهمية جوهرية لتوفير خدمات عالية الجودة للاتصالات اللاسلكية. كما يلعب المجلس البلدي دوراً حيوياً في توفير التصاريح اللازمة لتركيب البنية التحتية اللاسلكية. كذلك من المهم من أجل تحقيق سياسة الحكومة لتوفير خدمات اتصالات تنافسية، أن يتم التعامل مع طلبات الحصول على تراخيص لمثل هذه البنية التحتية على وجه السرعة وبشكل متساوي لجميع المرخص لهم الذين يحملون رخص ترددات من من هيئة تنظيم الاتصالات مثل تلك التي لدى شركة بتلكو شركة زين وشركة مينا تليكوم وشركة الاتصالات السعودية وشركة بحرين برودباند.

كما تم الاتفاق على وضع إجراءات ومبادئ توجيهية مفصلة يتم إتباعها من قبل جميع أصحاب المصلحة بما في

ذلك مشغلي الاتصالات، وهيئة تنظيم الاتصالات، والبلديات وهيئة الكهرباء والماء وهيئة البيئة. هذا من شأنه أن يحدد المسؤولية والمتطلبات الفنية اللازمة لاقامة هوائيات لاسلكية و أبراج الاتصالات. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات الإطار الزمني الذي ينبغي لكل طرف أن يتبعه بحيث تكون شركات الاتصالات قادرة على الوفاء بالتزاماتها لتقديم خدمات الاتصالات لعامة الجمهور في الوقت المناسب.

وقال مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات السيد أن هورن "إن الهيئة تعمل مع مشغلي الاتصالات لتطوير الإجراءات والمبادئ العامة وسيتم عرض هذه الاجراءات على جميع الاطراف ذات العلاقة للمراجعة ووجهات النظر".

وذكر أعضاء المجلس البلدي بالمرحوق أن هناك الكثير من الناس يشعرون بالقلق إزاء الترددات الراديوية وكذلك أثر أبراج الاتصالات على قيمة ممتلكاتهم.

وقام السيد محمد محمود بتقديم عرض (متوفر على موقع الهيئة على الإنترنت www.tra.org.bh) يوضح فيه تفاصيل المعايير التي يجب أن تلتزم بها شركات الاتصالات والاختبارات التي تقوم هيئة تنظيم الاتصالات وهيئة البيئة لضمان أن تكون الترددات الراديوية أقل من المستوى الذي حددته منظمة الصحة العالمية والذي تم تحديده بعد دراسات قيمتها 300 مليون دولار أمريكي توضح فيها أنه لا يوجد أي خطر على صحة الإنسان. كما تضمن العرض أن الهيئة بصدد اتخاذ خطوات من أجل ضمان قيام مشغلي الاتصالات بالمشاركة في أبراج الاتصالات كلما أمكن من الناحية الفنية كما تطرق السيد محمود للخطوات التي يجري اتخاذها للتقليل من التأثير الشكلي لأبراج الاتصالات.

وقال السيد محمد محمود "إن الهيئة تعمل مع القطاع لضمان أن تندمج وتتناسب أبراج الاتصالات تدريجياً مع البيئة المحيطة. وقامت الهيئة بأجراء قياسات لقوة إشارات الاتصالات في المرحوق في خمسة مواقع مختلفة حيث تشير النتائج إلى أن مستويات الإشارة أقل بكثير من المستويات الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية".

وذكر أعضاء المجلس البلدي بالمرحوق أن هناك العديد من أبراج الاتصالات الغير مرخص لها، وتم التطرق لرغبة مجلس المرحوق البلدي في إزالة أبراج الاتصالات الغير مرخصة.

وأعربت هيئة تنظيم الاتصالات عن قلقها جراء إزالة هذه الابراج والأثر الكبير الذي سيتعرض له المستهلكين والشركات في المنطقة والأثر المحتمل على الاقتصاد. وأقترحت هيئة تنظيم الاتصالات تشكيل مجموعة عمل تشمل جميع الإدارات ذات العلاقة (الهيئة والبلديات وهيئة الكهرباء والماء وهيئة البيئة) لوضع إجراء توضح مسؤولية الجميع والمتطلبات الفنية اللازمة لاقامة هوائيات لاسلكية. واقترحت الهيئة أن يتم أستكمال هذه الإجراءات بنهاية شهر سبتمبر الجاري.

وقال السيد هورن "سيكون هناك دائماً مخاوف من قبل الجمهور إتجاه التكنولوجيا اللاسلكية، ودورنا هنا هو أن نوفر للجمهور جميع المعلومات المطلوبة لتخفيف مخاوفهم ولضمان أن يقوم المشغلين المرخص لهم باتباع الأنظمة والقوانين المعمول بها في البلاد في حماية سلامة الجمهور، وفي نفس الوقت توفير خدمات الاتصالات التي يتوقع الناس والشركات الحصول عليها".

وفي النهاية توجه الدكتور محمد العامر بالشكر إلى أعضاء المجلس البلدي، ووصى بضرورة مراجعة لكل المواقع التي لم تحصل على تراخيص. وحين وجود اي موقع لا يستوفي المعايير والمبادئ التوجيهية سيتم الطلب بإستيفاء المعايير في اطار زمني متفق عليه.

وشكر رئيس المجلس البلدي جميع المشاركين على مساهمتهم وقال سوف يتم الآن تداول ومناقشة ما سمعوه من الحضور وسيتم التوصل إلى قرار واضح.

وخلصت المناقشة بالاتفاق على تشكيل فريق عمل لوضع اجراءات ومعايير لإقامة شبكات لاسلكية. وسيتم الاتفاق على هذه الإجراءات مع جميع المجالس البلدية بالمملكة.



معلومات عن هيئة تنظيم الاتصالات

منذ إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات بمملكة البحرين في العام 2002 وهي تعمل مع حكومة المملكة والمستهلكين والمشغلين والمستثمرين لجعل مملكة البحرين مركزاً للاتصالات الأكثر تقدماً في المنطقة ودعم تطوير السوق. وكمثال على هيئة تنظيمية يحتذى بها في المنطقة، فإن الهيئة تقوم بمهامها بشكل مستقل وبأسلوب قائم على الشفافية ودون تمييز. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بخصوص هيئة تنظيم الاتصالات عبر الموقع الإلكتروني للهيئة www.tra.org.bh

للاستفسارات الإعلامية:

عبدالإله عبدالله

مدير العلاقات العامة

الهاتف: +973 17 520000

النقال: +973 36368555

الفاكس: +973 17 532125

البريد الإلكتروني: aabdulla@tra.org.bh